



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

**Assistant Professor Majida
shaker Mahdi**

 University of Baghdad/College of
Literature

 * Corresponding author: E-mail :
Magda.s@coart.uobaghdad.edu.iq
Keywords:
 Problems of Youth
Unemployed
and Labor market
ARTICLE INFO**Article history:**

Received 4 June, 2022

Accepted 17 June 2022

Available online 30 July 2022

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iqE-mail : adxxx@tu.edu.iq
**Problems of Unemployed Youth and
the Labor Market:
A Socio Analytical Study**
A B S T R A C T

The problem of unemployment has a great importance as it has taken the focus of researchers and specialists within the social and economic fields in all societies until present time.

The importance of this study springs from the fact that all societies and countries seek to study the problem of unemployment and analyze its causes, effects and social and economic repercussions in a deeper way and in accordance with the available policies and strategies. Unemployment, with no a doubt, means the disruption of humanity among members of society, especially among young graduates. On the other hand, young people find themselves unemployed due to the society's inability to provide job opportunities with a respectable monthly income in order to guarantee them and their families and to provide for the basic requirements of life.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.7.2.2022.20>
مشكلات الشباب العاطلين وسوق العمل دراسة تحليلية اجتماعية

ا.م. ماجدة شاكر مهدي /جامعة بغداد /كلية الاداب

الخلاصة:

تعد مشكلة البطالة مشكلة ذات أهمية كبيرة كونها اخذت محور اهتمام الباحثين والاختصاصيين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المعاصرة، إذ هي موضوع يفرض نفسه بشكل عام حيث تحاول المجتمعات والدول كافة بدراسة مشكلة البطالة وتحليل اسبابها ومؤثراتها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية بشكل عميق ومدروس وفق السياسات والاستراتيجيات المتاحة، وقد اخذت تشغل بشكل كبير صناع القرار والباحثين لما تمثله من اخطار متمثلة بعدم وجود فرص عمل يتناسب مع الحجم والنوع وضع القوى العاملة حيث بلا شك ان البطالة تعني تعطل القدرات البشرية وتبدد النمو الاقتصادي للطاقات البشرية الموجودة بين افراد المجتمع وخاصة بين فئات الشباب الخريجين، فهي تشكل عبئا اجتماعيا ونفسيا

ومصدراً للاضطرابات من المنظور الشخصي لما ينتابهم من شعور بالإحباط وفقدان الامل لعدم امكانية حصولهم على فرصة عمل تتلاءم والمستوى التعليمي والمؤهلات العلمية التي يحصلون عليها بعد الدراسة ، وبالمقابل يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل ولا امكانية للمجتمع لتوفير فرص عمل تضمن لهم مصدر دخل شهري ضمان لهم ولأسرتهم لتوفير متطلبات الحياة الاساسية.

الفصل الأول :الإطار النظري للبحث

أولاً : مشكلة البحث

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة باختلاق مستويات تنميتها وتقديمها الاقتصادي واختلاف أنظمتها الاقتصادية المتبعة , حيث أخذت هذه المشكلة اهتماماً وافراً من لدن المهتمين والمختصين بالشأن الاقتصادي لما لها من وقع سلبي وخطير وآثار جانبية على الافراد والمجتمع, حيث تسبب البطالة بحرمان الفرد ذاته وحقه في العيش بمستوى اجتماعي مقبول بين ابناء مجتمعه خاصة للفئة الشبابية التي تعتبر من اهم الموارد البشرية التي يعتمد عليها في اعادة بناء المجتمعات كقدرات بشرية وايدي عاملة مشاركة بحسب ترتيبها المجتمعي ولدراسة مشكلة التي نطرح أهداف بحثنا ليسنى لنا فرصة التعمق بموضوع البحث وتحليل مشكلة البحث.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بالنقاط التالية أهمها:

1. التعرف على موضوع البطالة .
2. أمشكلة البطالة على الفرد والمجتمع.
3. الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الشباب المتخرجين .
4. الحلول والمعالجات التي تقلل من مشكلة البطالة .
5. استقصاء اسباب مشكلة بطالة الشباب العاطلين في المجتمع.

ثانياً: تحديد المفاهيم والمصطلحات :

1- المشكلة لغةً: المشكلة اسم جمعها مشكلات ومشاكل وفعلها شكل يشكل

التعريف الاجرائي للمشكلة :هي عائق في سبيل هدف يشعر الافراد بالحيرة تجاهه .

2. الشباب :

تعريف الشباب لغةً: وردت كلمة الشباب في القواميس العربية معنى العرب الذين والتي ووردت في قواميس اللغات منها (youth) بمعنى انه طازج وحيوي⁽²⁾.

اما تعريف الشباب ضمن علماء الاجتماع: هو حقيقة اجتماعية وليست فقط, فهو ظاهرة اجتماعية تشير الى مهلة من العمر يبدو من خلالها النضج الاجتماعي والنفسي واضحة المعالم.

التعريف الاجرائي للشباب : هي الفئة العمرية التي تمتلك من القدرة الفعلية والذهنية تمكن صاحبها من تحمل المسؤولية كاملة سواء اجتماعية او اسرية .

3- البطالة :

جاء لسان العرب : بطل الشيء : يبطل بطلاً وبطلاناً, ذهب ضياعاً وخسراناً فهو باطل .
والتبطل: فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة, وبطل الأجير. يبطل بطالة وبطالة اي تعطيل فهو بطل والبطال الذي لا يجد عملاً .

من هنا فالبطالة باللغة: تعني هي البقاء بلا عمل مما يترتب عنه الضياع والخسران.

البطالة اصطلاحاً: تعني بشكلها الحالي خطراً جسيماً يهدد كيان المجتمع الذي تنتشر فيه هذه الظاهرة, مما يستوجب حلولاً عاجلة فعالة لوضع حد لها, ولمنع انتشار أثارها المدمرة على الجانبين الداخلي والخارجي."3

4. العاطل عن العمل: يعرف العاطل عن العمل بحسب منظمة العمل الدولية بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى
ويطلق مصطلح العاطل عن العمل : على حالة الاشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يمارسونها ولم يتمكنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعالة في المجتمع حيث انهم يسعون للحصول على وظيفة باستمرار.

سوق العمل لغةً : بأنه من ساق الابل وغيرها , سوق سوقاً وسياقاً كما عرف المهر بالسوق, لأن العرب كانوا اذا تزوجوا ساقوا الابل والغنم مهراً, لأنها كانت الغالب على اموالهم.
سوق العمل اصطلاحاً: بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشتريين لغرض تبادل السلع او خدمة معينة نتيجة العرض والطلب (4).

ثالثاً: نماذج من الدراسات السابقة الدراسات العراقية

1- محمد ناصر اسماعيل ناصر, واقع التشغيل والبطالة في العراق, 2004.

أهداف الدراسة

يهدف البحث الى دراسة واقع التشغيل والبطالة في العراق والأسباب والنتائج وراء حدوث البطالة للتوصل الى جملة من التوصيات لمعالجة هذه الظاهرة خدمة لعراقنا.

منهجية الدراسة

اعتمد اسلوب التحليل الاستقرائي النظري باستخدام (spss) لإيجاد قوة الارتباط بين متغيري معدلات البطالة والريف, كذلك بين متغيري البطالة للذكور والاناث, كذلك تم استخدام برنامج (Micro soft Excel) لأعداد جداول مدعمة بأشكال ومخططات بيانية.

نتائج الدراسة

- 1- معدلات البطالة في الريف دائماً اقل من معدلات البطالة في الحضر في جميع المحافظات.
- 2- ترتفع نسبة البطالة بين الشباب الداخلين لسوق العمل خاصة بين عمر (14-15) سنة.
- 3- بعد أحداث 2003 نرى ان معدلات البطالة قد ارتفعت واخذت بالتزايد .
- 4- يعد معدل النمو السكاني في العراق عالي نسبياً مقارنة بالدول المجاورة وهو أحد اسباب مشكلة البطالة المتزامن في المجتمع.
- 5- تباين حجم البطالة فيما بين المحافظات تبايناً ملحوظاً .

2- ميادة حسن رحيم, البطالة وسبل معالجتها في العراق⁽⁶⁾

اهداف الدراسة :

لأهمية تأثير البطالة في المجتمع العراقي تم التركيز في هذه الدراسة على تحليل البطالة وأنواعها وطرق قياسها, وابرز اهم الاثار والنتائج السلبية للبطالة في العراق. اضافة الى دراسة اهم الاخطار

السلبية للفرد والمجتمع فنجد على مستوى الفرد يصاب احياناً بأمراض نفسية قد تدفع البعض من افراد المجتمع العاطلين عن العمل ان تتعاطى المخدرات هروباً من الواقع المؤلم وانتشار الجرائم وضعف الانتماء للوطن وصولاً الى ممارسة العنف ضده . فضلاً عن ما تمثله البطالة من إهدار الموارد البشرية التي استثمارها يعد جانباً مهماً يفقده المجتمع.

نتائج الدراسة

1. وجود إستراتيجية لمكافحة البطالة يتطلب تغيرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية وربما السياسية منها تمثل زيادة كفاءة سوق العمل.
2. إصلاح الخدمات الحكومية وإقامة نظم فعالة للأمن الاجتماعي.
3. إنشاء مركز متخصص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متخصص في التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص لتحديد نوع التخصصات التي يحتاجونها في سوق العمل.

الدراسات العربية

1. د.سارة صالح الخمشي، شروق عبد العزيز الخليف، واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها، 2015، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، مصر⁽⁷⁾.

أهداف الدراسة

- 1- تحديد واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية
- 2- التعرف على الآثار الذاتية والاسرية والمجتمعية المترتبة على مشكلة البطالة
- 3- العوامل المتعلقة لمحدودية الفرص الوظيفية وضعف استيعاب سوق العمل السعودي .
- 4- الوصول الى مؤشرات تخطيطية للحد من مشكلة البطالة في ضوء الجهود المبذولة في القطاعين الحكومي والخاص.

3- عبد الرؤوف الضبع, البطالة ومشكلات الشباب / دراسة ميدانية على خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة في الريف والحضر, مصر, القاهرة, 1991-2020. (8)

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الى مناقشة ظاهرة البطالة لاسيما خريجي الجامعات والمعاهد العليا حيث تعتبر ظاهرة بطالة الخريجين والمتعلمين لأسباب عديدة يرجع الى عوامل داخلية تتعلق بالاقتصاد في المجتمع المصري, والبعض الاخر جاء نتيجة لظروف اقتصادية وسياسية كان لها انعكاسها على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومن بينها حجم العمالة.

ولمواجهة هذه المشكلة يقترح البحث جملة من التوصيات والحلول :

1. التركيز على تنمية الصناعات الصغيرة التي تستوعب عمالة كثيرة مؤهلة وغير مؤهلة التنسيق بين سياسة التعليم والتوظيف.
2. ربط أعداد المقبولين بالجامعات بالاحتياجات الحقيقية المستقبلية.
3. تشجيع الخريجين على الاقبال على ميادين جديدة للعمل في المناطق النائية.

وتمثل البطالة في الوقت الراهن اهتماما بالغاً على المستوى المحلي والعالمي باعتبارها مشكلة اساسية وظاهرة عالمية لا يخلو منها اي مجتمع من المجتمعات, حيث ذكرت منظمة العمل الدولية في احداث تقاريرها من إن عدد عاطلين عن العمل سيزيد بشكل اضافي بحوالي احد عشر مليوناً على الاقل في السنوات القادمة وان التفاوت الاجتماعي في العالم سيتفاقم وفي عام 2019 قد يتخطى عدد العاملين عن العمل 219 مليون شخص.

الفصل الثاني: طبيعة الاقتصاد العراقي

اولا : الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وتحديات سوق العمل

تعد البطالة من اهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اقتصاد دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وطبيعة انظمتها الاقتصادية والآليات المستخدمة المعدة لذلك اخذت هذه المشكلة محور اهتمام المختصين من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة لطرح المعالجات والحلول بعد تهيئة المناخ العملي لدراسة هذه المشكلة. أما إذا تكلمنا عن العراق وطبيعة اقتصاده نجد ان النفط فيه مصدر الثروة وهو فعلاً بلد غني ورغم هذه الثروة ورغم الدخل القومي السنوي العالي في العراق فأن البطالة كانت ومازالت تشكل

مشكلة كبيرة وتحدياً خطيراً فيه كل عام تدفع الجامعات بآلاف الخريجين الى سوق العمل فلا يجدون لهم مكاناً فيه.

وهناك احصائيات تتحدث عن نسبة 30% من السكان عاطلين عن العمل منهم الخريجين اضافة الى عدد من الشباب والشابات الذين لن يكملوا تعليمهم لم يجدوا فرصة للعمل, وفي هذا الصدد يذكر الخبير الاقتصادي د. ماجد الصوري أن عدد منهم في سن العمل يبلغ 19 مليون شخص وحجم البطالة الكاملة يقدر بـ 15% والبطالة الناقصة بنسبة 25% وعدد العاطلين المسجلين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مليون ومائتين وخمسة الف شخص وتقوم دوائر وزارة العمل بتدريب وتأهيل بعض منهم لإيجاد فرصة عمل لهم تتناسب مع امكانياتهم ومهاراتهم ويرى الصوري ان السبب في عدم ايجاد فرص العمل يعود الى الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في سوق العمل مشيراً الى ان هذا السوق يعاني من بطئ شديد ويكاد ينحصر في مجال الخدمات وكشف انه هناك تراجع واضح في قطاعي الوزارة والصناعة وذكر أن الاستثمارات غائبة عن السوق العراقية وتتنحصر في مجال البناء والتشييد ولا توجد شركات انتاجية في مجال الصناعة والزراعة لذلك ان الطلب على العملة المحلية في الوقت الحاضر ضعيف ويكاد يكون معدوماً.

ولا توجد نضرة شاملة في الجامعات والمدارس للمطابقة بين التأهيل الواقعي وسوق العمل. إذ ان الشهادة الجامعية لا تؤهل الخريج لدخول سوق العمل فلا بد من امتلاك الخبرة العملية لدخول سوق العمل حيث نجد المتخرجين لا يمتلكون الخبرة الكافية لتسويق انفسهم مما يحول دون ايجاد فرص عمل تتناسب اهمية وشروط ومتطلبات السوق الذي يفرض عليهم اليات وشروط معينة للتوظيف ومنحهم فرص عمل ازاء مما يتناسب مع خصائص ومتطلبات السوق, اذ نلاحظ السبب في هذا ان طبيعة القطاع الخاص في العراق مازال لا يمتلك السمات والمقومات الرصينة امام التغيرات الاقتصادية الحاصلة في العالم اذ نجده لازال يقتصر على جوانب بسيطة في الجانب الاقتصادي المرتبط بالربح الخاص وهذا يرجع الى عدة عوامل ومؤثرات اهمها طبيعة ظروف البلد الامنية والسياسية والاجتماعية التي حالت دون النمو له بالجوانب الاخرى واختصاره على جانب معين اضافة الى التحديات التي تواجه القطاع الخاص بالعراق الداخلية والخارجية منها انهيار اسعار النفط بسبب تمدد التنظيمات الارهابية والدمار المصاحب لعمليات التحرير مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في العراق مما تسبب بضالة التخصيصات الاستثمارية للدولة للسنوات القادمة, هذه الازعاج الاقتصادية المربكة وغير المستقرة حالت دون تحقيق المناخ الملائم للنمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل للتوظيف والتشغيل بكافة افراد المجتمع ولتوضيح النقاط وشرحها بشكل مفصل نقف عند اهم الملامح الرئيسية لاقتصاد العراق التي كان لها تأثير مباشر على اقتصاديات السوق وتفاقم مشكلة البطالة منها.

1. عدم توازن الاقتصاد أذ يعد الاقتصاد العراقي اليوم اقتصاداً ريعياً حيث يعتمد اعتماداً مباشراً ومقتصراً على القطاع النفطي في مجمل القطاعات الاقتصادية من خلال عوائده التي تشكل نسبة كبيرة تقاس بنسبة 98% من اجمالي عوائد الصادرات للخارج كما تقاس نسبة مساهمته في الموازنة العامة للدولة بنسبة اكثر من 93% كما في عام 2006 حسب احصائيات وزارة المالية ضمن الموازنة العامة للدولة وهذا يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد العراق كونه يفقد للتنوع بالموارد الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي مما يربط مستقبل العراق بالمخاطر والتغيرات العالمية بالانخفاض او الارتفاع⁽⁹⁾.

2. قلة الاستثمار المحلي لاحظنا في السنوات التي رافقت تدهور الوضع الامني في العراق وغياب الامن والاستقرار دفع هذه الاوضاع الى تخوف اصحاب رؤوس الموال للاستثمار في العراق وهروب هذه الاموال الى الخارج هرباً من البيئة المضطربة وغير المستقرة في الدولة العراقية مما انعكس سلباً على قلة الاستثمارات الداخلية منها والخارجية.

3. الاختلال الهيكلي للقطاع الصناعي:- نلاحظ بعد الاحتلال الامريكي للعراق بفترة 2003 وتدمير معظم المنشآت الاقتصادية الحيوية وتوقف عملها تراجعت معدل النمو الاقتصادي بشكل مثير اذ كانت هذه المنشآت تلبي جزءاً كبيراً من احتياجات الطلب المحلي اذ كان من المفروض تساهم امريكا بجزء من اعادة بناء وتأهيل البنى التحتية لكي تساهم بالنمو والتنمية من جديد لكن للأسف لم نلاحظ ذلك فقد بقي الكثير منها لازال متوقفة وربما سيعاد هيكلتها وفقاً لاستراتيجية الدولة العراقية الجديدة وفق سياسة تشغيلية تتناسب مع امكانيات وقدرات اقتصادية للبلد⁽¹⁰⁾.

4. افتقار مناخ العمل :

تشير الاحصائيات الرسمية اكثر من (35) الفاً مشروع صغير ومتوسط متوقف عن العمل تماماً لأسباب اهمها عدم توفر المناخ المناسب للعمل فهم بحاجة الى كهرباء ومياه ومواصلات وهذا غير متاح بشكل مستمر في العراق ونسبة مشاركة الناتج المحلي الصناعي اليوم في العراق في مجمل الدخل القومي لا يتجاوز 1% , ورغم ان العراق قد انفق 428 ترليون دينار منذ عام 2004 وحتى عام 2010 لتهيئة مناخ عمل مناسب للقطاعين الزراعي والصناعي لكن للأسف لم تكن هناك تحقيق ولا جدوى واقعياً ويقول د. محمد فخري الخبير الاقتصادي ان القطاع الخاص لازال ضعيفاً حتى بعد 2003 ومن هذا التاريخ اصبح انتقال الدولة العراقية من نظام السلطة المركزية الى اقتصاد الشمولي الى منافسة اقتصاد السوق وهذا بشكل عملي يحتاج الية ومناخ عمل مناسب وملئم يتناسب مع متطلبات ومناخ سوق العمل العالمي.

ولتوضيح نسبة البطالة في المجتمع العراقي نورد بعض الاحصائيات من وزارة التخطيط حيث تشير البيانات في عام 2011 ان نسبة البطالة بقيت على حالها كمجموع لعدد السكان في العراق. ولو حللنا

الجدول (1) وفق تقسيمه الى ذكور واناث نجد ان نسبة البطالة لدى الاناث اكثر منها لدى الرجال وبنسبة عالية جداً حيث ان الفرق اكثر من (11%) مما يتطلب جهوداً واجراءات واقعية مجتمعية وخطط استراتيجية لمعالجة هذه المشكلة لدى الاناث وذلك من خلال توفير البرامج والدورات التأهيلية والتدريبية التي تؤهل الاناث لممارسة الاعمال وفق متطلبات سوق العمل.

جدول رقم (1) معدلات البطالة لسنوات 2011-2003

معدلات البطالة %

السنة	الجنس	2011	2010	2009	2008	2006	2005	2004	2003
ذكور		9,2	12,24	14,7	14,33	16,16	19,22	29,40	30,20
اناث		20,7	19,11	19,31	19,64	22,65	14,16	15,00	16,00
النسبة بشكل عام		29,1	31,11	,33	33,34	38,00	33,97	44,80	46,10

اما في 2007 فقد بلغت نسبة البطالة (12,0) في بغداد وقد كانت نسبة البطالة لدى الاناث اعلى منها لدى الرجال, بينما العكس في المحافظات الاخرى حيث بلغت (12,7) ونسبة الرجال اعلى من نسبة النساء, اما ادنى معدل لها فكان في اقليم كردستان حيث بلغت (6,1) وكانت البطالة في الاناث اكثر منها لدى الرجال وكما مبين في الجدول رقم (2) ادناه .

جدول رقم (2) معدل البطالة حسب مستوى التفصيل لعام 2007 استناداً الى بيانات الجهاز المركزي

للإحصاء المجموعة الإحصائية

مستوى التفصيل	معدلات البطالة %		
	الاجمالي	اناث	ذكور
اقليم كردستان	6,1	7,2	0,8
بغداد	12,0	15,5	11,5
بغداد والمحافظات	12,7	11,4	12,9

كما اظهرت نتائج نسبة البطالة لعام 2008 ان معدل البطالة لعام 2008 بعمر (15) سنة فأكثر في العراق بلغ (15,34%) لكلا الجنسين, يشكل معدل البطالة بين الذكور (14,33) وبين الاناث (19,64) . ومن خلال تحليل هذه الارقام نجد ان هناك تفاوتاً في معدلات البطالة بين السنوات الماضية

فضلاً عن التفاوت بين الذكور والاناث وهذا التفاوت يعود بلا شك لعدة عوامل واسباب وضحناها في مجريات البحث والدراسة بالتفصيل .

انواع البطالة :-

1- البطالة الاحتكاكية : يسود هذا النوع من البطالة عندما يتعطل بعض الافراد ويكون هناك من طلب على العمال لم يتم اشباعه, لأن هؤلاء العمال المتعطلين هم ليسوا بالكفاءة المطلوبة ويسد حاجة نوع معين من العمل, وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب احلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات التي تحتاج الى امكانية وكفاءة عالية مما يصعب تدريب هؤلاء العمال العمل يمثل هذه الاعمال مما ينسب لهم العطل عن العمل وعدم وجود فرصة لهم, وهذه قد نجد عليها طلب في سوق العمل في اوقات وازمنة معينة. (11)

2- البطالة الهيكلية:- تعيش اليوم في عالمنا المعاصر والحالي الذي يتميز بالتغير الدائم والمستمر في بعض العادات الاستهلاكية قد تؤدي الى تغيير وتحول دون الطلب عليه وهذا قد يحدث في المنشآت او الصناعات المختلفة في مناطق معينة او بلد ما, مما يسبب فقدان اسواق التصدير نتيجة للتغيرات المفاجئة فعندئذ تحدث هذه البطالة في الصناعات الكاسدة ويسمى هذا النوع من البطالة (بالبطالة الهيكلية) وبهذه الحالة يكون العمال المتعطلين بسبب هذه التغيرات الهيكلية في الطلب والتي تكون مهاراتهم متخصصة قد يتعذر عليهم العمل في وظائف بديلة مناسبة.

3- انواع البطالة العلمية تقسم الى نوعين:

أ. البطالة التكنولوجية : وهذا النوع يظهر بوجود التغيرات التكنولوجية الذي يطلب وقتها تغيير

في الايدي العاملة وفق مهارات وكفاءة معينة بما يتطلبه العمل منها.

ب. البطالة الفكرية: يسود هذا النوع من البطالة عند المتعلمين ويقصد بها هو عجز الفكر عن

الابداع والابتكار في مجال تخصصه او في مجالات اخرى وعجزه عن إيجاد او اكتشاف

أضافات علمية جديدة الى الابتكارات الموجودة الوطنية منها والعالمية.

وهي بطالة تمس فئات من الافراد هم في حالة عمل كأساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث العلمية, كما يمكن تمس افراداً هم في حالة بطالة فعلية وفي نفس الوقت لا يجدون الفرصة للاستفادة أو عرض طاقاتهم الابداعية.

وهناك اسباب لظهور هذا النوع من البطالة

1. عجز الباحث بسبب ضعف كفاءته وامكانياته العلمية .

2. عجزه بسبب ظروف وعوامل اجتماعية معينة كالمشكلات العائلية والشعور بعدم تقدير المجتمع وبالتهميش والمعاناة من المعاملة السلبية وانعدام الجو العلمي⁽¹²⁾.
3. عدم تشجيع ذوي الكفاءة والامكانيات العلمية من قبل سياسة الدولة بالأموال وعدم سن قوانين تدعم وتشجع هذه الامكانيات العلمية الموجودة بالمجتمع مما يسبب لهم اختيار مواقف سلبية تجاه ذلك ويفضلون وقتها الانعزال.

ثانيا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وتأثيرها على الشباب :

1. الآثار الاقتصادية:

من جملة الآثار هي انهيار الأمن وفقدان الأمل حيث يفقد الشاب امه في حصوله على دخل مما يعرضه لألام الفقر والحرمان والعوز هو وأسرته إذا كان معيلاً وجيداً لهم، وكذلك تؤدي البطالة الى خفض في مستويات الاجور الحقيقية، وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين مثل إنشاء صندوق دعم بطالة الشباب، وانخفاض في اجمالي التكوين الرأسمالي والنواتج المحلي وهذا كلما تقدمت السنوات يؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي والاجمالي⁽¹³⁾.
بالإضافة الى جملة من الآثار الاقتصادية الاخرى اهمها.

1. خسارة المأوى والتشرد يؤدي ارتفاع معدل البطالة الى زيادة معدلات التشرد حيث انخفاض الدخل للمتعتل لا يملك الامكانية الكافية لتغطية تكاليف السكن الذي يحول به الى أن يصبح بلا مأوى .

2. انخفاض المستوى المعاشي لغالبية العاطلين عن العمل حيث يظهر تأثير البطالة مباشرة على حياتهم الاجتماعية بعدم قدرتهم على تغطية تكاليف المعيشة عند بدء انقطاعه عن العمل بمعنى انه تهيمش وعزل الشباب عن المشاركة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية لبناء المجتمع وانشغالهم بالبحث عن فرصة عمل بجعل همهم الاول تفكير في إيجاد لقمة العيش والعمل الافضل لضمان متطلبات الحياة الاساسية لهم ولأسرهم وهدر هذه الطاقة والامكانية البشرية المتمثلة في حق العمل وحق الحياة الكريمة التي هي جزء من مقومات التنمية البشرية المستدامة للدول كافة يجعلهم اكثر عرضة للأهواء والتيارات إغرائية قد تحيط بهم وتسير بهم ربما الى هاوية الانحراف والجرائم⁽¹⁴⁾.

2- الآثار الاجتماعية

من اهم الانعكاسات والآثار التي من شأنها تترك بضلالها اثراً ومردوداً سلبياً على فئة الشباب العاطلين، فالشباب الذي يعاني من البطالة ينتابه شعور بعدم الطمأنينة والكراهية تجاه الآخرين الذين لديهم وحصلوا على فرصة عمل فضلاً عن أولئك الذين لديهم دخول عالية ويعيشون بمستوى اجتماعي عالي ويركبون السيارات الثمينة والغالية.. فلا شك هذا يخلق فرصة في زيادة التفاوت الاجتماعي بين افراد المجتمع كافة من رقعة الاضطراب الاجتماعي بين فئات المجتمع حيث لا يتوانى هؤلاء العاطلين من استغلال فرصة للقيام بأعمال عنف او جريمة تجاه الآخرين مما يكفل الخراب والاضطراب وربما الاهتزاز في السلام الاجتماعي بين فئات المجتمع، حيث اثبتت الدراسات الحالية في علم الاجتماع الحياتي هناك الكثير من الجرائم المرتبطة بزيادة عدد العاطلين عن العمل وخاصة فئة الشباب يلجؤون الى السرقة بكافة انواعها اضافة الى جرائم التهريب فضلاً عن الجرائم الجنسية والاخلاقية لشباب عاجزون عن الزواج وانتشار تعاطي المخدرات، وهذا بدوره يؤدي الى وجود جو من الانحلال والفوضى من جهة وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل نتيجة توقفه عن العمل وفقدانه لمكانته واهميته الاجتماعية في ظل وتحت طائلة هذه القوانين والقيم العاجزة عن اعطاء له فرصة بالمشاركة المجتمعية والانتفاع من قدراته وكفاءته وامكانياته المعرفية والعلمية حيث يتطور ويتفقم جو وقيم تتناسب مع عزلتهم الاجتماعية الجديدة تصبح بالتالي احياناً مبرراً لسلوكه الاجرامي انعكاساً للمناخ الاجتماعي الضائع الذي منحه اياه المجتمع. وهذا بلا شك مردود اجتماعي سلبي واضح لأهم الآثار المترتبة للشباب العاطلين عن العمل.

الآثار النفسية :

تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان والمعاناة وعلى رأسها حالات الاكتئاب وهي تظهر بنسب اكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنةً بأولئك الذين لديهم اعمال ثابتة وتتفاقم حالات الاكتئاب عند الأفراد بوجود موضوع البطالة عند الأفراد، مما يؤدي الى الانعزالية والانسحاب نحو الذات وتؤدي حالة الانطواء على الذات التي تنتج من جراء البطالة الى قيام الأفراد العاطلين بالبحث عن وسائل بديلة تعينه عن الخروج والهروب من واقعه المؤلم وهذه تمثل احياناً سلوكيات مختلفة كالتعاطي بالمخدرات او تناول المشروبات الكحولية مما يؤدي هذه الافعال الى حالة من عدم التوافق النفسي والاضطرابات الشخصية التي يتعرض لها الافراد نتيجة البطالة قد لا يقتصر تأثيرها على الافراد بحسب، بل كثيراً ما تترك اثارها السلبية على ابناء اسرته وتبرز هنا الكثير من المشكلات الاسرية عندها تعيش الاسرة بأجواء يشوبها فترات من الاضطرابات وعدم التوافق النفسي والاجتماعي⁽¹⁵⁾.

أما علاقته مع الاصدقاء والاهل فنجد العاطل عن العمل يبتعد كثيراً عن التجمعات واللقاء مع الافراد في مجتمعه فلا يستطيع مواجهتهم لأنه يخشى ردودهم إذا علموا بأنه بدون عمل وهكذا يشعر العاطل بتهميشه وعدم الاهتمام به كإنسان وكصاحب شهادة جامعية يجب أن تعطى له قيمة فعلية داخل كيان المجتمع⁽¹⁶⁾.

بالإضافة الى ما ذكر نجد أن العاطل عن العمل يصبح معقداً نفسياً مرتبك الفكر ودائم الانشغال والتفكير في طريقه لحل مشكلته فينخفض من مستواه الفكري والعقلي بسبب تفكيره أنه لا جدوى له والاحساس بأنه عالة على المجتمع ولا فائدة منه ويشعر بالحسرة الدائمة والكآبة الظاهرة على الوجه والتدهور النفسي وهذا بدوره يؤدي الى اضطرابات جسيمة وجسدية ومشاكل صحية, مما يقود احياناً الى حالات من التفكير بالانتماء او الاقبال عليه بسبب فقدان الثقة والامل في المستقبل وعدم امكانية تحسين الاوضاع المعاشية للأفضل, ويتجه البعض الاخر من العاطلين بالتفكير بالهجرة قد يرى البعض منهم أنه حلاً ضرورياً لتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء, أذن هكذا تسبب البطالة وتترك اثارها الجانبية على العاطلين بشتى صنوفهم هذه الاثار تلقي بأعبائها المتراكمة على الاشخاص عندما يكون المستقبل لديهم غامضاً وضبابي وحقيقة هذه الاثار الاجتماعية منها والنفسية هي أثار جسيمة ذات اساس ببنية المجتمع الذي يوصف أنه كلما ازدادت فيه نسبة العاطلين كان اكثر عرضة بالاهتزاز وعدم توازنه واستقراره لأنه غير قادر على احتضان افراد مجتمعه الحقيقيين⁽¹⁷⁾.

الاستنتاجات

نستنتج من خلال البحث جملة من النقاط المهمة:

1. أثبتت الدراسة أن اعداد كبيرة من الشباب الذين يعيشون في حالة بطالة عن العمل يعانون من الحرمان من الانفاق المادي على نفسه وعلى أسرته.
2. عدم وجود توافق بين الجامعات بشأن التخصصات الجامعية مع متطلبات احتياجات سوق العمل المتاح للخريجين.
3. ضعف اسهام القطاع الخاص في العراق فإنه لازال لا يمتلك المقومات الرصينة التي تساعد على مواكبة التغيرات الاقتصادية الحاصلة في العالم.
4. تزايد نسبة اعداد الخريجين من الجامعات مقابل قلة الوظائف في القطاع الحكومي.
5. لا توجد مراكز تدريبية وتطويرية في الجامعات لمساعدة الخريجين في البحث عن فرصة عمل مناسبة.

6. للبطالة لها آثار وانعكاسات اجتماعية للفرد العاطل عن العمل مما يشعرهم بعدم الرضا والشعور بالعجز وفقدان الامل في إيجاد فرصة عمل .

التوصيات

1. إجراء توازن والانسجام والتوافق والتنسيق بين العملية التعليمية مع سوق العمل لأن المستوى التعليمي والمؤهلات والكفاءات الجيدة يمكن الفرد من حصوله على فرصة عمل يحصل من خلالها على دخل شهري.
2. ربط مخرجات التعليم الجامعي والفني بإمكانيات واحتياجات سوق العمل.
3. تقديم التوجيه والارشاد للطلبة وعمل لهم الدورات التدريبية والتأهيلية التي من شأنها تزيد من فرصة حصولهم على فرصة عمل وفق حاجة ومتطلبات سوق العمل الحالي.
4. تفعيل دور القطاع الخاص وإعطائه الفرص والدور الفعال للعمل والتنافس مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وفق ضوابط تحددها وزارة الصناعة بشكل يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة الشابة.
5. إعادة النظر بأهم القطاعات والايادات للدولة وزيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي ودعم القطاع الزراعي وذلك بتقديم كافة التسهيلات لهذه القطاعات المهمة ودعمهم لشراء المعدات الحديثة مما يؤهلهم للاستثمار وارتفاع ما يؤدي الى زيادة نسبة مساهمة هذه القطاعات بالاقتصاد العراقي والنهوض به من جديد.
6. تحديد وإنشاء مراكز لتدريب وتطوير المؤهلات الفعلية المتوفرة بين القوى العاملة لتنمية الموارد البشرية باستمرار وفق حاجة سوق العمل بما يتناسب مع تطورات وتغيرات الحاصلة في المجتمع .

الهوامش:

1. الرازي, محمد بن ابي بكر, مختار الصحاح, دار الكتاب العربي, بيروت, 1967.
2. اين متطور, لسان العرب, دار لسان العرب, لبنان, 2009.
3. ظاهر الزاوي الطرابلسي, ترتيب القاموس المحيط, مطبعة الاستقامة, القاهرة, 1959.
4. المنجي الرايدي, مقدمات لسياسيولوجيا الشباب عالم الفكر, الكويت, 2002.
5. محمد ناصر اسماعيل, واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977/2004) بحث منشور هيئة التعليم التقني, بغداد, 2004.
6. ميادة حسن رحم, البطالة وسبل معالجتها في العراق, المعهد التقني بغداد, 2004.
7. د. سارة صالح الخمشي, واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها, مجلة الخدمة الاجتماعية, 2015.
8. عبد الرؤوف الضبيح, البطالة ومشكلات الشباب دراسة ميدانية على خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة في الريف والحضر, مصر القاهرة 2020.
9. سامر مظمر, مشكلة البطالة في الاسلام, لبنان, بيروت, 2005.
10. كمال الدين عبد الغني, المنظور الاسلامي لمشكلة البطالة, دار القضاء, مصر, 2004.
11. زهير مبارك عبد الله, دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة العراقية العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 2005.
12. حسن لطيف كاظم وآخرون, الفقر في العراق, الهيئة العربية للبحوث الاقتصادية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2007.
13. شارل بتلهام, التخطيط والتنمية, دار المعارف, القاهرة, 1906.
14. باسمه كزار حسن, سياسات تحرير تجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي 2002-2007, رسالة ماجستير, جامعة البصرة, 2009.
15. ثائر محمد رشيد, منظمة الاسناد العالمية وانعكاسها على واقع القطاع الزراعي في العراق (الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح, جامعة بغداد, 2005.
16. عباس النصراني, الاقتصاد العراقي, دار الكنوز الذهبية, بيروت, 2010.
17. وليد ناجي, دراسة بحثية حول البطالة, كلية الادارة والاقتصاد, الاكاديمية العربية في الدنمارك, 2010.
18. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006.
19. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008.
20. Matt hew, Dam : the relationship between crime and un employment, journal bark place, economist vol -11, 2003, p.30.
21. Tazeen Fasih, linking Education policy to labor market outcomes, the world bank, library of congress cataloging, publication data, 2008.

Footnotes

1. Muhammad bin Abi Bakr Al-Razi. (1967). Mukhtar Al-Sihah Dictionary. Beirut: Arab Book House.
2. Ibn Manzur. (2009). Lisan Al Arab Dictionary. Lebanon, Beirut: Dar Al Bayan Al Arabi.
3. Zahir Trabelsi angular. (1959). Ambient dictionary arrangement. Cairo: Al-Istiqamah Press.
4. Pioneering Savior. (2002).
5. Mohamed Nasser Ismail. (2004). The reality of employment and unemployment in Iraq for the period between (1977 until 2004). Baghdad: Research published in the Technical Education Authority.
6. Mayada Hassan Rahim. (2013). Unemployment and ways to address it in Iraq. Baghdad: Technical Institute.
7. Dr. Sarah Saleh Al Khamshi. (2015). The reality of the unemployment problem in the Kingdom of Saudi Arabia and the planning indicators of its reality. Social Service Journal.
8. Abdul Raouf Al Dhaiba. (2020). Unemployment and youth problems. Egypt Cairo. A field study on university and middle school graduates in rural and urban areas.
9. Sam Mazhar. (2005). The problem of unemployment in Islam. Beirut, Lebanon.
10. Kamal El Din Abdel Ghani. (2004). Islamic perspective on the problem of unemployment. Egypt: Al-Akkad Publishing House.
11. Zuhair Mubarak Abdullah. (2005). The role of the public and private sectors in raising the efficiency of Iraqi-Arab trade. Arab Organization for Agricultural Development.
12. Hassan Lateef Kazem et al. (2007). Poverty in Iraq. Beirut: Arab Society for Economic Research. Center for Arab Unity Studies.
13. Charles Bettelheim. (1976). Planning and development. Cairo: Dar Al Maaref Publishing.
14. Basima Kazar Hassan. (2009). The foreign trade liberalization policies and the repercussions of the Iraqi economy between (2002 and 2007). Basra: Master's thesis, University of Basra.
15. Thaer Mohammed Rashid. (2005). The International Guidance Organization and the implications for the reality of the industrial sector in Iraq (the Iraqi economy between reality and ambition). Baghdad University.
16. Abbas Al-Nasrawi. (2010). Iraqi economy. Beirut: Golden Treasures House for Translation.
17. Walid Nagy. (2010). A research study on unemployment. Denmark: Faculty of Management and Economics, Arab Academy in Denmark.

18. The Ministry of Planning. (2006). Results of the employment and unemployment statistics for the year 2006. Central Statistics Organization.
19. The Ministry of Planning. The main indicators of the results of the employment and unemployment census for the year 2007. Central Statistics Organization.
20. Matthew, D. m. (2003). The Relationship between Crime and Unemployment, Journal Park Place Publishing House, Economist, Vol. 11, p. 30.
21. Tazeen Fasih. (2008). Linking Education Policy to Labor Market Outcomes. The World Bank, Library of Congress Cataloging and Publication Data.

References

1. Hassan Ibrahim. (1992). The problem of unemployment in the Arab world. Institute of Arab Research and Studies.
2. Faleh Nghemish rain. (2009). Unemployment and development: causes and implications. A study in the Iraqi Journal of Economic Sciences.
3. Ramzy Zaki. (2002). The political economy of unemployment: an analysis of the most serious problems of contemporary capitalism. Kuwait: Knowledge World for Publishing.
4. Dr. Morsi Ben Shohra. (2009). Economic reform and Algerian pilot employment policy. Amman: Al-Hamid Publishing House.
5. Falah Al-Rubaie. (2008). Ways to raise the level of employment in Iraq.
6. Abdul-Jabbar Abboud. (2008). Unemployment in Iraq. Journal of Economic Research. Arab Society for Economic Research.
7. The Ministry of Planning. (2009). National strategy for poverty alleviation.
8. Dr. Basil Jawdat Al Hussein. (2003). Economic policies in Iraq: the current reality. Beirut: Journal of the Arab Future: Center for Arab Unity Studies.
9. Mohamed Noshay Ibrahim et al. (2014). Education and the labor market. Egypt: Shorouk Institution for Publishing and Translation.
10. Nasir Adon Dadi et al. (2010). Unemployment and employment within the structural adjustment programs of the economy. Algeria: Diwan of Algerian Publications.
11. Maan Khalil. (1938). Objectivity and analysis in social research. Beirut: Dar Al Afaq Publishing.
12. Kazem Shamkhi Amer. (2007). The concept of the labor market and demand trends in Iraq. Baghdad: The National Center for Research and Studies.
13. Alaa Jawad Hanin. (2020). Outputs of correctional institutions in rehabilitating the dead and the labor market. University of Baghdad: Master's thesis.
14. Samar Saadi. (2019). Employment policy between the outputs of vocational education and the labor market. University of Baghdad: PhD thesis.

15. Umniah Abdullah Al-Salem and others. (2005). Reasons for increasing unemployment rates among male and female university graduates. Riyadh: King Saud University, College of Administrative Sciences.